[134] البخاري عن عبد الكريم بن مالك الجزري أنه سمع مقسما يقول: قال ابن عباس لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر والارجون إلى بدر. وقد أورد البخاري هذا التفسير عن ابن عباس بواسطة مقسم في موضعين من صحيحه احدهما في غزوة بدر (1) والثاني في تفسير سورة النساء (2) ولم يرو عن مقسم في جميع صحيحه سوى هذا التفسير، وانما رواه عنه مع جزمه بضعفه لاجماع الامة على التسامح في أمثال هذا التفسير إذ لم يشتمل على حكم شرعي، على انه لم يرفع إلى رسول ا صلى ا عليه وآله ليكون من السنن التي اشترط صحتها كما لا يخفى. وآفة ما رفعوه إلى جابر بن عبد ا الانصاري أبو صالح اسحاق بن نجيح الملطي، فانه رجل سوء خبيث مفرط في الكذب، جرئ على وضع الحديث ساقط باجماع أهل الجرح والتعديل، وقد ترجمه الذهبي في ميزانه، فأورد ما قاله الائمة في خبثه وكذبه ودجلة. وآفة ما أسندوه من هذا الباطل إلى الامام أبي جعفر الباقر " ع " محمد بن اسحاق، إذ أوردوه في سيرته التي شحتها بأباطيل ما انزل ا بها من سلطان. وعلى كل: فالامر سهل في هذه الاضاليل، لانحطاطها بانحطاط طرقها عن درجة الاعتبار، ولركة متونها ومناقضتها للصحيح الثابت عمن اسندت إليهم، بل لمناقضتها لما أوردناه في المبحث الثاني من حديث أبي بكر وعلى وابن عباس وابن عمر وسعد وأنس ولا تتفق مع سيرة النبي في بعوثه صلى ا عليه وآله فانه ما أمر على علي احدا مدة حياته بل كانت له الامرة، وكان حامل لوائه في كل زحف بخلاف غيره، فان أبا بكر وعمر ومن دونهما كانوا - حين لحق النبي (ص) بالرفيق الاعلى - في بعث اسامة باجماع أهل الاخبار، وكانا في غزوة

---

(1) في الصفحة الثانية من الجزء الثالث من الصحيح. (2) ص 81 من الجزء نفسه. (*)